



كلية العلوم و المعارف

رسالة التخرج من الدراسات العليا مرحلة الماجستير في قسم قانون

فرع القانون الخاص

عنوان الرسالة

النظام القانوني لعقد البناء و التشغيل و نقل الملكية دراسة مقارنة بين العراق و ايران و لبنان

بإشراف الأستاذ

الدكتور حسين زروندی

اعداد الطالب

اسو غازي ستار

الرقم الجامعي

٩٥١٣٧١٧٦٧

٢٠٢١

١٤٤٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (۱۸) وَاللَّهُ

يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ}

سورة النحل الآية (۱۹-۱۸)

لا مانع من الاستفادة من هذه الرسالة في حال ذكر
المصدر و اما نشرها في البلاد فيتم بمراعاة شروط جامعة
المصطفى(ص) العالمية

مسؤوليت مطالب مندرج در اين پايان
نامه به عهده نويسنده مي باشد و هر
گونه استفاده از اين پايان نامه با
ذكر منبع بلامانع مي باشد و نشر آن
در داخل کشور منوط به اخذ مجوز از
جامعة المصطفى(ص) العالمية مي باشد

**We do not mind to take advantage of this
masters thesis in case the source and either
deployd in the country are subjected to the
provisions of Al- Mostafa International
University**

اهداء

اهدي بحثي الى والدي سندي وحبل ظهري ومقوم اخلاقي وسماء افعالي.

واهدي بحثي الى مدرسة الحب والحنان امي الغالية مغوارة الاجيال.

واهدي بحثي الى اخواني الاعزاء مقود قاطرتي في الحياة ومحياة حياتي .

اهدي بحثي الى زوجتي ام فلذات كبدي ومساعدتي لبذرات الامل البحثي.

واهدي بحثي الى الاستاذ المشرف وكل اساتذتي من اول يوم تعلمت فيه القراءة الى يوم استلامي الشهادة فهم عطاء بلا

حدود واجر بلا وقوف ان شاء الله .

واهدي بحثي الى كل من ترقب نجاحي و ساعدني في اتمام رسالتي وقدمو لي كل الحب والتشجيع والدعم

اطال الله في اعمارهم وادامهم خيمة على راسي متمنيا لهم كل الاحر والثواب والتوفيق و جعلهم الله ممن يدخلون الجنة

بلا حساب

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا نبينا محمد صلى الله عليه وعلى اله الطاهرين الطيبين المعصومين و سلم عليه تسليما وجعله

هاديا مبشرا و هو الذي صاحب عقلنا في نيل العلم والقراءة .

اتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لجميع اساتذتي الكرام وخصوصا لمشرفي الدكتور حسين زروندي صاحب الصدر الواسع

والاخلاق الطيبة لمساعدته في اتمام رسالتي الموسومة عنوان النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية.

واتقدم بالشكر الجزيل لآخواننا الايرانيين الشعب الطيب ومدرسة الاحترام على تحملنا طيلة فترة سكننا ونعتذر عن كل

اساءة قد بذرت منا .

واتقدم بالشكر والعرفان الى جميع اساتذتي الكرام و اصدقائي المحترمين الذين ساعدوني بجلب المصادر التي احتاجها و

تعنو مصاعب السفر والتعب .

الملخص

جاء رسالتنا الموسومة بعنوان (النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية دراسة مقارنة بين العراق وايران ولبنان)، سعياً لمعظم الدول وخاصة الدول النامية منها إلى استخدام أسلوب جديد في إدارة مشاريعها لاسيما المشاريع الكبرى وذلك في سبيل توفير بنية أساسية قوية مثل المطارات والموانئ البحرية وشبكات الطرق والكهرباء وغيرها من المرافق التي ترتبط بمحاجات الجمهور و ياتي عن طريق إبرام العقود لإقامة هذه المشاريع مع أشخاص أو شركات من القطاع الخاص لإنشاء وتشغيل هذه المشاريع وتمويلها من قبلهم بأسلوب حديث التطبيق يسمى البوت (B.O.T) أي البناء والتشغيل و نقل الملكية، ويعرف بانه التزام تعاقدى بين الدولة وشركة المشروع حيث ان ترويج و نشأت فكرة البوت تمت بغية خدمة موارد التنمية في الدول و خاصة النامية ، ويتم عقد البناء والتشغيل والنقل على عدة مراحل: في المرحلة الأولى هي مرحلة الفكرة والدراسات والانشاء والمرحلة الثانية هي مرحلة اختيار المستثمر الجيد صاحب الامتياز والمرحلة الثالثة هي مرحلة التعاقد التي تنبغي وفق نظام قانوني خاص والمرحلة الرابعة هي المرحلة الخاصة بتنفيذ ما جاء في الاتفاق بين الدولة المعلنة والمستثمر الحاصل على عقد الامتياز حيث تتحمل الشركات المستثمرة مسؤولية إنشاء مشروع ضخم ومكلف، و ذلك باستخدام إمكانياتها المالية والتقنية ، ثم إنشاء المشروع وإيصاله إلى نقطة التشغيل، ثم بتمويل المشروع على مدى الفترة المعينة حسب ما منصوص عليها في العقد و على الاغلب ما تكون طويلة الأجل ,وحدير بالذكر ان ارباح الدولة وشركة المشروع هي على مدى الطويل حيث تاخذ الدولة المشروع بالكامل بعد انتهاء العقد وياخذ المستثمر ارباحه المحتملة طيلة فترة الامتياز المنصوص في العقد ففي العراق اتخذت من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ فرع ذريعة وكانت لايران قانون دعم وتشجيع الاستثمار الاجنبي المصادق سنة ٢٠٠٢ وفي لبنان قانون الاستثمار اللبناني المرقم ٣٦٠

الكلمات الافتتاحية: البناء، التشغيل، نقل الملكية، البوت الاستثمار، النظام القانوني , عقد البوت

فهرس المحتويات

المقدمة	١
اهمية البحث	١٤
اهداف البحث	١٤
مشكلة الدراسة	١٥
اسئلة البحث	١٥
فرضيات البحث	١٥
الدراسات السابقة	١٦
القبليات المسلمة	١٧
منهج البحث	١٧
هيكلية البحث	١٨

الفصل الاول: المفاهيم العامة والمباحث التمهيديّة

المبحث الاول: ماهية عقد البوت	٢٢
المطلب الاول: تعريف عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)	٢٢
المطلب الثاني: اشكال عقد البوت	٢٧
المبحث الثاني: التأصيل التاريخي لعقد البوت	٣٠
المطلب الاول: التأصيل التاريخي لعقد البوت في العراق	٣١
المطلب الثاني: التأصيل التاريخي لعقد البوت في ايران	٣٣
المطلب الثالث: التأصيل التاريخي لعقد البوت في لبنان	٣٥
المبحث الثالث: المزاي والعيوب و المركز القانوني لعقد البوت	٣٧
المطلب الاول: المزاي والعيوب لعقد البوت	٣٧
المطلب الثاني: المركز القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (عقد البوت)	٤٠
الفرع الاول: عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية من فرع قانون العام (عقد اداري)	٤١

الفرع الثاني: عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية من فروع القانون الخاص (عقد مدني).....	٤٣
الفرع الثالث :عقد بناء والتشغيل ونقل الملكية ذو مركز قانوني خاص	٤٥
اولا : الرؤية القانونية والعملية للباحثين	٤٥
ثانيا:الحجج الذي استند عليه انصار هذا الرأي	٤٧
الفصل الثاني:اطراف نظام عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) و انواع العقود المستخدمة بضمن هذا النظام	
في العراق و ايران و لبنان	
المبحث الاول:الاطراف الرئيسيون لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية	٥٠
المطلب الاول:الدولة القائمة على اعلان فرصة استثمارية بنظام البوت	٥٠
اولا : المخول بالموافقة على منح الاستثمار	٥٠
ثانيا : الطرف الاداري في عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)	٥١
ثالثا : لجنة دراسة المشروع	٥٢
المطلب الثاني:المستثمر المتعهد بتنفيذ الالتزامات وفق نظام البوت	٥٢
اولا : شركة المشروع	٥٣
ثانيا : المستثمر الشخصي	٥٣
المبحث الثاني:الاطراف التابعون لشركات المشروع والمتمثل عن شخص القانون (الخاص المدني)	٥٥
اولا : طرف التمويل	٥٥
ثانيا : المقاولين (المتعهد)	٥٦
ثالثا: المستوردون – المجهزون	٥٦
رابعا : الاداريون – المشغلين	٥٦
خامسا : شركات التامين – جهة تامين المشروع والعاملين	٥٧
سادسا : المستشارين والخبراء	٥٧
المبحث الثالث:انواع العقود المستخدمة لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية	٥٨
المطلب الاول : عقد المقاول	٥٨

المطلب الثاني: استخدام عقد التشغيل ٦١

المطلب الثالث: استخدام عقد الصيانة المشروع ٦٢

المطلب الرابع: عقد استخدام اعادة المشروع ٦٢

الفصل الثالث: مراحل عقد البوت ومقوماته

المبحث الاول: مراحل عقد البوت ٦٦

المطلب الاول: المرحلة السابقة لعقد البوت ٦٦

الفرع الاول : دراسات طرح فكرة المشروع ٦٦

اولاً : تحديد فكرة المشروع ٦٧

ثانياً : دراسة الجدوى الحقوقية ٦٧

ثالثاً : دراسة الجدوى البيئية ٦٨

رابعاً : دراسة الجدوى السوقية ٦٨

خامساً : دراسة الجدوى الاقتصادية ٦٨

سادساً : دراسة الجدوى التكنولوجية و هندسية للمشروع ٦٨

سابعاً : دراسة الجدوى المجتمعية ٦٩

الفرع الثاني : تنفيذ الفكرة المطروحة على المشروع ٧٠

اولاً : تحديد مستندات العطاءات ٧٠

ثانياً : اجراءات الاعلان عن المشروع ٧١

الفرع الثالث :اليوم المحدد لتقديم العطاءات ٧٢

المطلب الثاني:مرحلة اختيار الملتم ٧٢

الفرع الاول : فترة اطوار التفاوض ٧٢

الفرع الثاني : فترة اطوار كتابة العقد ٧٥

الفرع الثالث: فترة طور مضمون التعاقد ٧٥

المطلب الثالث:مرحلة تنفيذ عقد البوت ٧٦

۷۷	الفرع الاول : الالتزام التعاقدی لشركة المشروع
۷۷	اولاً : الالتزام التعاقدی على الاعتبار الشخصي
۸۰	ثانياً : التزام المتعهد بتنفيذ المشاريع وفق المواصفات الفنية المذكور في العقد
۸۱	ثالثاً: مدة التنفيذ في الالتزام التعاقدی وفق نظام البوت
۸۲	الفرع الثاني : التزامات التعاقدية لجهة الادارة
۸۲	اولاً : سلطة رقابية
۸۲	ثانياً : سلطة الادارة في تعديل العقد
۸۳	ثالثاً: سلطة الادارية في توجيه غرامات مالية وعقوبات ادارية
۸۳	رابعاً: سلطة الادارة في فرض الجزاء الفاسخة للعقد واعادة المرفق قبل انتهاء المدة
۸۳	الفرع الثالث : حالة انتهاء كافة البنود العقدية لمشروع البوت
۸۴	الفرع الرابع : الحالات الاجرائية الادارية لتسوية المنازعات في نظام عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية
۸۶	المبحث الثاني: مقومات عقد البوت (البناء والتشغيل ونقل الملكية)
۸۷	المطلب الاول : التشريعات السائدة لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية في العراق
۹۱	المطلب الثاني: ماهية قانون دعم الاستثمار الاجنبي الايراني المصادق عليها سنة ۲۰۰۲؟
۹۶	المطلب الثالث: ماهية قانون الاستثمار اللبناني رقم ۳۶۰ لسنة ۲۰۰۱؟
۹۹	الخاتمة
۱۰۰	اولاً: النتائج
۱۰۱	ثانياً: التوصيات
۱۰۳	المصادر والمراجع

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وآله المعصومين المنتجبين.

اما بعد...

بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية لجئت اغلب الدول الى تحسين الاقتصاد المحلي في السوق عبر استخدام طاقات متحددة وتكنولوجيا حديثة عبر الاستعانة بشركات تمتلك الخبرة والاجهزة المتطورة فضلا استغلال راس مالها لتدوير المال المحلي من اخلال تقديم تسهيلات لم تكن مشرعة من قبل من خلال منح الشركة امتياز التزام نقل الملكية و البناء والتشغيل (عقد B.O.T) التي اتت بدورها نالت الاهتمام وجاءت في مقدمة العقود الادارية وهي تعرف بانها التزام قانوني بين الدولة معرفة بإحدى جهات الادارية الرسمية والطرف الاخر الملتزم الذي يمثل احد اطراف القانون الخاص والذي يصطلح عليه في نظام عقد البوت باسم شركة المشروع والذي تلتزم شركة المشروع ببناء المشروع و تشغيله ومن ثم نقله الى الطرف الاول بمقابل او من دون مقابل بعد المدة المحددة في العقد، وان عقد البوت هي الوسيلة الاساسية المهمة التي تستعين بها الدولة في الوقت الحاضر لأشراك القطاع الخاص في تأهيل البنى التحتية والمرافق العامة للدولة عدا ما يمس نطاق الامن القومي لتلك الدولة وبدورها تقدم التسهيلات التي لم تتوفر في اي نوع من العقود في سابقتها وجاءت مثل الحل امام القصور الذي ابرزه نظام الخصخصة من جهة . وبروز ظاهرة العجز في الميزانية من جهة اخرى فضلا عن قلة الخبرة والامكانيات الفنية. بهذا ابرز هذا العقد رواجاً لدى الدول المتطورة والدول النامية في تطوير اقتصادها فهي نموذج حديث وتشريع متطور لعقود الالتزام المرافق الادارية العامة ، وتعد مشروعات البنية الاساسية ومنشأتها عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم ، اما وقد اصبحت الحياة المدنية في العصر الحديث تتطلب إيجاد مرافق عامة ذات كفاءة عالية تعجز عنها ميزانيات الدول وخاصة الدول النامية ، فبدون بنية اساسية جيدة لا يمكن السير في عملية التنمية المطلوبة ، لذا فأن هذا العقد يعد نافذة للدخول للحياة المدنية بكل متطلباتها العصرية بل انه بمثابة الخلاص للدول والحكومات لتحقيق متطلبات الحياة المدنية لايجاد البنية التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي وغيرها كالمستشفيات والمطارات دون ان ترهق ميزانياتها بالديون ، لذلك فقد اتجه العالم بمختلف دوله المتقدمة منها ، وتلك التي تسير في طريق النمو الى تنفيذ المشروعات بنظام عقود (B . O . T) هذا النظام العقدي الذي يحقق هدفين في

نفس الوقت هما :

تنفيذ المشروعات الكبرى بالكفاءة المطلوبة وفي الوقت المحدد من جهة والاعتماد في تمويل على القطاع الخاص المحلي والاجنبي من جهة اخرى ومن هنا تبرز اهمية هذه العقود، بينما لا تتضمن قوانين الدول اللاتينية هذه العبارة، وعلى رأسها فرنسا وكذا الدول التي تسير في فلكها وتأخذ بازدواجية القضاء (إداري وعادي). كما هو الحال بالنسبة للقانون الجزائري واللبناني والسوري والتونسي والمغربي وقوانين بعض الدول الإفريقية الفرنكوفونية... إلخ.

فعقود البوت (B.O.T) قد أوردتها، إذن، القانون الأنجلوسكسوني الذي لا يعترف بوجود عقود إدارية متميزة عن العقود العادية. وذلك انطلاقاً من عدم اعترافه وجود قانون إداري وقضاء إداري مستقلين عن القانون الخاص وعن جهات القضاء العادي.

بيد أن مختلف دول المعمورة أصبحت متأثرة بظاهرة العولمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم، خصوصاً منذ تلاشي النظام الاقتصادي الموجه في الدول الاشتراكية التي كانت تدور في فلك ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي. ذلك أن هذه العولمة تفرض قواعد على مختلف دول العالم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أقوى دولة من من النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والحربية.

كان رئيس وزراء تركيا Turgan Ozal هو أبرز من نادى في أوائل الثمانينات من القرن الماضي بتطبيق أسلوب BOT عند اجتماعه بشركات ومقاولات القطاع الخاص في بلده. حيث شرح استراتيجيته في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي. وذلك من خلال اقتراح إسناد مشاريع البنية التحتية إلى القطاع الخاص على أساس نهج اقتصادي مركب يدعى: إنشاء المشاريع واستغلالها من طرف الخواص، ثم تحويل في مرحلة لاحقة إلى الدولة.

الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة، تكمن في تحديد مفهوم عقد BOT، وإبراز مدى نجاعته كوسيلة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وفي مقدمتها الدول العربية.

ولابد ملاحظة ان العراق بأمس الحاجة للعمل بنظام البوت لاعادة اعمار البنية التحتية للبلد التي دمرتها الحروب المتوالية والازمات السياسية والاقتصادية طاحت بالبناء التحتي للدولة العراقية , وفي الوقت نفسه هي جزء لا يتجزأ من صور عقد الالتزام فضلا عن وجود الواجد المناقش حول خصائص بشأن التكيف القانوني لعقد البوت و جهات الالتزام بين طرفي العقد . ومراحل التي تمر على عقد البناء والتشغيل و نقل الملكية مع تكيف مدى توافق الانظمة القانونية للدول و مدى تحقيق هذا النوع من التوافق على الاساس المبدئي والتوافقي لمجتمع واقتصاد تلك الدول، إضافة الى الأهداف المتوخاة، وإن تطبيق هذا العقد ينسجم مع مبادئ اقتصاديين أساسيين، الاول، يتمثل بإبراز مسؤولية الدولة عن توافر الخدمات الجماعية لمسئوليتها الكاملة عنها وتجدر الإشارة إلى أن تقديم الخدمات العامة من قبل الدولة ينطلق من منظور فكري اقتصادي يرجع إلى فكر الاقتصاديين في القرنين السادس عشر والسابع عشر وهو الفكر الكلاسيكي الذي أرسى دعائمه ادم سميث في القرن الثامن عشر والفكر التعاوني والاشتراكي اللذين ظهرتا في القرن التاسع عشر ، أما الثاني تعزيز دور القطاع الخاص بما فيه البنوك لجهود الدولة في هذا المجال

لتدراك أوجه النقص في الموارد المالية العامة بحيث تستكمل عن طريق التوجه لاقتصاد السوق ، والتوجه نحو التحرر من القيود التي تعوق الاستثمار و بروز ظاهرة العولمة.

كما يمتاز بحثنا بفكرة الموازنة بين القطاع العام والخاص (فكرة خصخصة)

من المؤكد ان فكرة الخصخصة بين قطاعين العام والخاص يتضمن جبهتين الاولى ترى بعين المنفعة والثانية ترى بعين الخطورة علاوة على وجود تحديات خاصة بنظام التعاقد عن طريق البناء والتشغيل ونقل الملكية منها تحديات خاصة بأمور التشريع القانوني الخاص واللوائح والتنظيمات ومنها خاصة ببيئة العمل من حيث الوضع الامني و سلامة النظام السياسي من الفساد والشوائب ومنها خاصة بسلامة الامكانية الاقتصادية بما يؤمن طرف قانون الخاص باستثمار امواله كما هناك طرف مهم في معادلة الخصخصة وهي سلامة الامن الغذائي كونه ليس من المعقول ان تخصص الدولة اراضي شاسعة لبنايات تجارية وتكون حالة البلد المستضيف للفرصة الاستثمارية تعاني من جوع وكساد اقتصادي من ناحية الغذاء، التي يتم من خلالها نقل مهام ومرافق القطاع العام على أي مستوى إلى القطاع الخاص. لكن الخصخصة، بالمعنى الحقيقي للكلمة، تشير إلى النشر الثقافي على جميع مستويات المجتمع، حيث يعتقد المشرعين محل البحث، والسلطة القضائية والتنفيذية، وجميع الأفراد، أن عمل الناس يجب أن يترك للشعب، وإنها مسؤوليات مجتمعهم، ولا يمكن لأي مؤسسة أو سلطة أن تحرمهم من هذا الكأس من المسؤولية. لا تعني الخصخصة فقط النقل الظاهر للممتلكات الحكومية إلى القطاع غير الحكومي، ولكن يمكن دائمًا عكس هذه العملية من قبل الحكومة في أي موقف، وإذا كان النظام الاقتصادي للمجتمع بأكمله مبنياً على إرادة ووعي الشعب، والذي بموجبه يخلق حق الناس في امتلاك وامتلاك عوامل الإنتاج والممتلكات والمنتج وما شابه، فإن الخصخصة الناجحة والحقيقية لها تم تحقيقه. على الرغم من أن المفهوم النظري للخصخصة ليس واضحاً بما فيه الكفاية، إلا أنه في البحث التجريبي، تعتبر الخصخصة جهداً عاماً لتقليل الحوافز الموجودة في كفاءة الأجهزة الحكومية^(١)، وتتناول في هذا في مقومات نجاح فكرة الخصخصة ومخاطرها و ضعف الفكرة ونبدء :

بمقومات نجاح فكرة الخصخصة بين قطاعين العام والخاص

^١ عليرضا ،رحيمي بروجردی، خصوصی سازی، چاپ اول، انتشارات دانشگاه تهران، ایران، ۱۳۸۵، ص ۸.

يتوقع من نجاح فكرة الخصخصة بين القطاعين العام والخاص ما يلي^١ :

١- رفع الاقتصاد الخاص بالبلد المستضيف على اساس وجود فكرة عدم هيمنة المستثمر بشكل كلي على الفرصة الاستثمارية المخصصة بموجب عقد البوت و بشكل عاجل ام اجل تعود المشروع الى سلطة ادارة الدولة^٢ .

٢- الحد من بحث بعض المستثمرين المحليين الى بيئة امنة للاستثمار في الدول الاجنبية في ضل وجود تشريع خاص في بلده الام يساعد على استثمار امواله^٣ .

٣- وجود شهادات و خبرات محلية مع تشريعات قانونية تشكل ثلاثة ارباع نجاح المشاريع باستثناء وجود الدعم المالي . وبهذا يدخل تلك الخبرات كايدي عاملة مساعدة في انجاح المشاريع المستثمرة مكاملة مع صاحب المال المستثمر

٤- وجود المواد الاولية الاساسية للمشروع الاستثماري بشكل نقطة تشجيع ونجاح لديمومة تنفيذ المشروع الاستثماري بصور البوت.

٥- يعتبر وجود المؤسسات التمويلية مقوم اساسي لنجاح الفكرة حيث توفر بيئة مالية امنة علاوة على تشجيع المستثمر بتقديم ضمانات وافية وكافية للمشروع ، ويمكن النظر إلى الخصخصة من منظور آخر، انه لا يجب أن يكون التركيز على الكفاءة ، ولكن على نظرية الخصخصة من منظور اجتماعي يركز على المجتمعات المحلية في هذه العملية، يقترح بعض المحللين، مثل بيتر بيرجر وريتشارد نوحس، أن الحكومة يجب أن تشمل الجمعيات التطوعية والمنظمات غير الحكومية والمراكز الدينية ومجموعات التوظيف الذاتي وغيرها من الوسطاء غير الرسميين بين الأفراد و "البنى الفوقية الغريبة" في المجتمع ، في هذا الصدد يجادلون بأن الحكومات الحديثة تتجاهل مثل هذه المؤسسات من خلال إنشاء بيروقراطيات خدمية، تتناقض الخصخصة باعتبارها تمكيناً للمجتمعات مع مفهوم الخصخصة باعتبارها حقوق ملكية. ترفض النظرية الاجتماعية الفكرة الفردية السطحية للدافع البشري. تنتقد هذه النظرية الليبرالية لأنها تعتقد أنها تفضل الحقوق الفردية على حقوق الفئات الاجتماعية وتحدد القيمة النقدية لجميع القدرات الفكرية. تحاول هذه النظرية رسم وجه إنساني للخصخصة ، وبالطبع تعيد الحياة إلى آراء الجماعات اليسارية.

^١ شهاب فاروق عبد الحي عزت، ٢٠١٤، التحكيم في منازعات المقامة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ص ١٨٤ .

^٢ سيف باجس الفواعير، (٢٠١٧)، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص- مفهوما وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة، دراسة ماجستير في القانون الاداري جامعة عين الشمس ص ١٥ .

^٣ جوليا دفلين، الدروس المستفادة من شراكات القطاع الخاص والعام في البنى التحتية في العالم العربي (تجارب ناجحة) الجزء ٢ ص ٨٩ .

مقومات ضعف نجاح فكرة الخصخصة^١

- ١- عدم وجود لوائح خاصة بنظام فكرة الخصخصة قد تشكل عائق قانوني و التزام مالي مستقبلا توجب البلد المستضيف الى الخسارة بدلا من الربح
- ٢- عدم وجود استقرار سياسي للبلد يؤدي بالتالي الى هروب الشركات الرصينة من المخاطرة باموالهم في ضل وجود بلدان متنافسة مستقرة سياسيا
- ٣- مراقبة تنفيذ الالتزام واجب اساسي للدولة المستضيفة وبدون مراقبة الالتزام يكون الدولة امام استثمار معوق وليس انتاجي مما يتطلب وجود خبير مراقبة^٢.
- ٤- يعتبر البلدان النامية من الدول التي تكون اوراقها المالية المحلية غير مستقرة نسبيا وهذا يؤدي بالتالي الى تخوف المستثمرين من تقدير ارباحهم على المدى الطويل مما يشكل عائق امام نجاح فكرة الخصخصة .
- ٥- اختلاف التقديري للضرائب والرسوم والايجارات تشكل عائق في ضل عدم وجود قانون موحد مستند على تعليمات ثابتة وليس تقدير شخصي لموظف مكلف بخدمة عامة.
- ٦- تولي الدولة كافة الخدمات للمرفق العام من ماء ومحاري وكهرباء في عقد البوت يشكل عامل فشل تعاقدية واستثماري للمستثمر وهذا ينم عن ضعف الادارة والتنفيذ .

وفي هذا السياق نجد الباحث الأكاديمي حسين السارباداني قد تناول موضوع مهم للخصخصة ، وهل تعتبر الخصخصة تحدياً من حيث الأفكار والقانون أم من حيث التنفيذ؟ وللإجابة على هذا السؤال وتحديد المستوى الصحيح للمشكلة، من الضروري إجراء تحليل نظري للتحدي الصحيح للخصخصة من منظور مدرسي وعادل لتحديد من والأفكار التي يجب أن تظهر على البطاقة الصفراء أو الحمراء اليوم. وإلا فإن حكمنا لن يذهب إلى أي مكان. يبدو أن الفهم العميق والشامل لما يحدث على المستوى الرمزي للحياة الاجتماعية يعتمد على فهم الجذور والأسس التي تشكل هذا المستوى الظاهري، وربما تكون جميع

^١ ربيع قرين، & مصباح حراق، (٢٠١٩)، خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية ٣٢٧-٣٤٩.

^٢ احمد راتب و انهار محمد شاكر ، ٢٠١٦ دراسة الشراكة بين القطاع العام والخاص ، دائرة التخطيط والعلاقات جمهورية العراق، ص٢٤.

العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل البلد هي مكونات "الكل" ونتيجة "العلاقة".^(١)، وهذا الوعي المنهجي بالمشاكل الاجتماعية للبلد يجعل من الممكن تجنب تقديم نسخ محلية، أحادية الجانب، غير فعالة ومفارقة للوضع وبفهم متماسك ومنسق، اعتماد المسار الصحيح لفهم أسباب المشاكل واقتراح الإصدارات المناسبة لحل المشكلة، وما أثر بشكل خطير على علاقات الحياة الاجتماعية الإيرانية بكثافة وضعف في فترات مختلفة من الزمن في العقود الثلاثة الماضية هو نظام تم تحديده من خلال توجه ثقافي وسياسي واجتماعي محدد في شكل مجموعة من السياسات الاقتصادية. إن "الرأسمالية" أو ترجمتها غير الناضجة "الرأسمالية" هي عنوان مناسب لهذا النظام، الذي له جذوره بالطبع في نظام الاستكبار العالمي وعلاقاته الإمبريالية، ويعمل في الواقع كقاعدة داخلية له في مجتمعات مختلفة، ويتجلى هذا النظام الاجتماعي في شكل مؤسسات وسياسات وعلاقات اجتماعية معينة، واحدة منها عبارة عن حزمة من "سياسات التكيف الهيكلي" مع التركيز على "التحرير الاقتصادي" أو "الخصخصة". آثار إصدار السياسات العامة الواردة في المادة ٤٤ من الدستور، ولا سيما الفقرة (ج) منها، في منتصف الثمانينيات، نقاشاً حول آثار ونتائج تطبيق هذه السياسات بين الفئات الفكرية والتيارات السياسية، والأساس النظري لاعتماد أو رفض هذه السياسة الاستراتيجية ليس هو نفسه وقد تمت الموافقة عليه أو انتقاده من وجهات نظر مختلفة، مما يزيد من تعقيد القضية. على سبيل المثال، أي نقد جذري لـ "الخصخصة الشاملة" المستوحى من نموذج "الإدارة الحكومية الجديدة" أو "التأشيرية" يجب ألا يُقرأ لصالح اقتصاد الدولة. إن النهج الذي اتخذ بعض مؤيدي هذه السياسات وبنوع من المغالطة النظرية يقرأ أي نقد لنموذج تنفيذ الحكومة والتحويلات العامة في إدارة الدولة من منظور الدعوة إلى نوع من الدولة، وبعد حوالي عقد ونصف من تنفيذ السياسات المتعلقة بالمادة ٤٤ وتنفيذ مختلف الحكومات في خصخصة مختلف القطاعات الاجتماعية والعامة، تقييم عادل لما شكلته حزمة السياسات هذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية (بغض النظر عن النوايا الحسنة للمصممين). دون التخلي عن الإنصاف في هذا التقييم والتحدث لصالح الاقتصاد المملوك للدولة أو المزيد من ملكية الدولة في القطاع العام. لسوء الحظ، فإن معظم الطريقة التي تعامل بها مجتمع النخبة في البلاد (بشكل رئيسي من قبل التيارات القضائية) كانت خالية من المحتوى النقدي الفعال والفعال. إن تحديد الأسعار لآلية السوق المهجورة والحد من الدور الحاكم للقطاع العام في مجالات التعليم والصحة والمجتمع لم يتم تحليله من قبل بطريقة مبدئية ومنطقية من منظور التوجه العدلي للثورة الإسلامية^(٢)، لظالما كان الاقتصاد الإيراني اقتصاداً

١ حسين آبادي، دكتور امير، تعادل اقتصادي در قرارداد، مجله تحقیقات حقوقی، دانشکده حقوق دانشگاه شهید بهشتی، شماره ٢٠، بهار تا پاییز، ١٣٧٦، ص ٢٠.

٢ صحيفة الامام الخميني، ج ١٤، ص ١١٥.

مختلطاً. حتى عام ١٢٧٩ ، اقتصر دور الحكومة في الاقتصاد على بيع الامتيازات للمؤسسات الأجنبية لتشجيع استغلال الموارد الطبيعية. في بداية القرن العشرين ، لم تكن هناك صناعات مصانع كبيرة في إيران. خلال الأعوام ١٢٧٩-١٣٠٤ ، تم إنشاء ثمانية مصانع جديدة وزيادتها من ١٣٠٨ فصاعداً ، لكن العديد من هذه المصانع كانت مملوكة للدولة. في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان هناك ركود في النشاط الصناعي. من عام ١٣٣٥ إلى عام ١٣٤٢ ، لعب القطاع العام دوراً مهماً في اقتصاد البلاد. مع زيادة عائدات النفط ، زادت مشاركة الحكومة في إنتاج السلع والخدمات. خلال هذه الفترة ، تم إنشاء الشركات المملوكة للدولة في مجالات النقل والتجارة والمناجم والخدمات العامة والتمويل حصرياً. كما كان تشغيل المجمعات الصناعية الزراعية بيد الحكومة. خلال البرنامج الثالث ١٣٤٢-١٣٤٦ ، كانت الاستثمارات الحكومية في الصناعات الثقيلة وفي الخمسينيات في القطاع الصناعي. في عام ١٩٧٣ ، أثبتت قضية تحويل الصناعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، وبعد ذلك تم تحويل أسهم ٣٣٠ مصنعاً إلى القطاع الخاص. تعود بداية برامج الخصخصة في إيران إلى تطبيق نموذج وسياسات التكيف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال فترة البناء. بعد الثورة (التي أدت إلى حكم جزء كبير من الاقتصاد الإيراني) ، زاد حجم الحكومة تدريجياً. استولت الحكومة على العديد من الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، وزاد عدد الصناعات المملوكة للدولة بشكل كبير. لا تشمل ملكية الدولة فقط جميع الشركات المنتجة للسلع والخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والغاز والاتصالات ، بل تشمل أيضاً السكك الحديدية والطيران والشحن والصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم والشبكات النقدية والمالية التي تحتكر استيراد العديد من السلع وحتى كما استحوذت على سلع التوزيع بالتجزئة. في مثل هذه الظروف ، أدى الانخفاض التدريجي في القوة الشرائية لعائدات النفط وزيادة عدد سكان البلاد ، إلى جانب تبعات الأداء الاقتصادي والمالي السيئ للشركات المملوكة للدولة والقيود المالية الحكومية على تسيير وإدارة الأنشطة ، إلى جعل الأمر لا مفر منه. تغيير في الإدارة الاقتصادية للبلاد. بعد انتهاء الحرب المفروضة وتماشياً مع سياسات التحرر الاقتصادي ، أصبحت سياسة الخصخصة سياسة مهمة تهدف إلى تحسين كفاءة الأنشطة الحكومية في بداية التطوير والموافقة على برامج إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي ضمن الأول والثاني. خطط التنمية. ثم تمت متابعة خطة التخصيص وفق أحكام خطة التنمية الثالثة. كان من أهم ما يميز قانون خطة التنمية الثالثة توفير هيئة مستقلة لنقل الأسهم في الشركات المملوكة للدولة والمملوكة للدولة (مؤسسات الخصخصة). إن مبادئ النقل في خطة التنمية الرابعة هي نفس مبادئ النقل الواردة في خطة التنمية الثالثة ، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار خطة التنمية الرابعة استمراراً لخطة التنمية الثالثة. لذلك ، أثناء تنفيذ خطة التنمية الرابعة ، تم إجراء تغييرات جوهرية ومهمة للغاية في